

السكان والتنمية فى مصر فى ضوء الإستراتيجية القومية للسكان

مصطفى محمود محمد محمد

٢٠٢٣

المخلص:

تعتبر دراسة السكان من أهم الدراسات التى تعتمد عليها التنمية للتخطيط السليم، ويعتبر توزيع السكان لأى مجتمع بعداً مهماً من أبعاد دراسة السكان فى التنمية، حيث تعتمد الخطط التنموية فى نجاحها على وجود قاعدة عريضة من البيانات، يأتى توزيع السكان فى مقدمتها، نظراً للتأثير المتبادل بين السكان والتنمية، ويعد الرابط بين التنمية والسكان رابط قوى حيث يمثل البشر هدف التنمية والقوة المحركة لها، وحيث شهدت مصر خلال العشر سنوات الماضية زيادة هائلة فى عدد السكان، مما يعنى ضرورة تأمين المزيد من الموارد لسد الاحتياجات السكانية المتنامية وكذلك تحقيق حياة جيدة للمواطنين. لذلك من الضرورى دراسة السكان والوضع الراهن وتأثيره على التنمية فى مصر، مع الأخذ فى الاعتبار الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥-٢٠٣٠) التى أطلقت فى نوفمبر ٢٠١٤.

الكلمات المفتاحية: السكان - التنمية - الإستراتيجية القومية للسكان.

Abstract:

The population study is one of the most important studies on which development depends for proper planning, and the population distribution for any community is an important dimension of the study of population in development, as development plans depend in their success on the existence of a broad base of data, the population distribution comes in the forefront, due to the mutual influence between Population and development, and the link between development and population is a strong link, where humans represent the goal of development and the driving force for it, and where Egypt has witnessed during the past ten years a huge increase in the population, which means the need to secure more resources to meet the growing population needs as well as to achieve a good life for citizens. Therefore, it is necessary to study the population, the current situation and its impact on development in Egypt, taking into account the National Population Strategy (2015-2030), which was launched in November 2014.

Keywords: Population – Development- National Population Strategy.

مقدمة:

تعتبر دراسة السكان من أهم الدراسات التى تعتمد عليها التنمية للتخطيط السليم؛ لأن السكان يمثلون الموارد البشرية فى المجتمع، وهم يشكلون التكوين الاقتصادى والحضارى والاجتماعى فيه (الشواف، سلامة وزاهد، زهير، ١٩٨٨، ٤٣). ويعتبر توزيع السكان لأى مجتمع بعداً مهماً من أبعاد دراسة السكان فى التنمية؛ أى أن توزيع السكان وكثافتهم يعبر عن علاقتهم بالأرض متأثر بمجموعة من العوامل منها الاقتصادية ومؤثر فيها، وقد زاد الاهتمام بالدراسات السكانية بصفة عامة، وأنماط التوزيع السكانى بصفة خاصة فى الدول النامية فى ضوء خطط التنمية ومشروعاتها، حيث تعتمد الخطط التنموية فى نجاحها على وجود قاعدة عريضة من

البيانات، يأتى توزيع السكان فى مقدمتها؛ نظراً للتأثير المتبادل بين السكان والتنمية (الخریف، رشود بن محمد، ٢٠٠٣، ٨٧: ٨٨).

وهناك الكثير من الباحثين المهتمين بالدراسات السكانية الذين تناولوا موضوع المشكلة السكانية فى مصر، محاولين عرضها، ووضع تصورات أو حلول لها كل من وجهة نظره.

قد يتصور البعض ان النمو السكانى السريع وحده يخلق مشكلة سكانية، ويتصور البعض الاخر ان الكثافة السكانية المرتفعة وحدها تخلق مشكلة سكانية، فالواقع أن مشكلة التضخم السكانى تنشأ عندما يكون النمو السكانى السريع مصحوباً بكثافة سكانية مرتفعة، على اعتبار ان الكثافة احد المقاييس الإحصائية للعلاقة بين السكان والأرض، أو بين السكان والموارد (عبد الحكيم، صبحى، ١٩٧٥، ٣١).

تعتمد التنمية على تعدد الخيارات أمام البشر، مثل المهام التى تحتوى على تحسين المعرفة والمهارات والصحة البشرية من أجل حصول البشر على حياة أفضل وصحية، ويعد الرابط بين التنمية والسكان رابط قوى حيث يمثل البشر هدف التنمية والقوة المحركة لها.

شهدت مصر خلال العشر سنوات الماضية زيادة هائلة فى عدد السكان، مما يعنى ضرورة تأمين المزيد من الموارد لسد الاحتياجات السكانية المتنامية وكذلك تحقيق حياة جيدة للمواطنين.

وأظهرت البيانات، ارتفاعاً فى عدد السكان فى مصر من ٥٩.٢ مليون نسمة عام ١٩٩٦م، إلى ٧٢.٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٦م، ثم ٩٤.٨ مليون نسمة فى أبريل عام ٢٠١٧م، ما يعنى أن معدل النمو السنوى للسكان قد ارتفع من ٢.٠٤٪ خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، إلى ٢.٥٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧. وأظهرت بيانات التعداد لعام ٢٠١٧م، إلى أن نسبة الذكور بلغت ٥١.٦٪ من إجمالى عدد سكان مصر، مقابل ٤٨.٤٪ نسبة الإناث، ما يعنى أن نسبة النوع ١٠٦ ذكر لكل ١٠٠ أنثى.

وبلغ عدد السكان فى مصر نحو ١٠١.٤ مليون نسمة، مطلع عام ٢٠٢١م، وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العام والإحصاء. بزيادة تقدر بنحو ٦.٦ مليون نسمة، عن نتائج آخر إحصاء رسمى لتعداد عام ٢٠١٧م.

وبلغ مجموع الأسر فى مصر ٢٣.٥ مليون أسرة، متوسط حجم الأسرة فى المناطق الريفية ٤.٢ فرد، مقابل ٣.٩ فرد فى المناطق الحضرية، ما أشار إلى ثبات متوسط حجم الأسرة المصرية من عام ٢٠٠٦م وحتى التعداد الأخير للسكان.

وأشار المسح السكانى الصحى لمصر عام ٢٠١٤م إلى تسارع وتيرة الزيادة السكانية، وارتفع المعدل الإجمالى للخصوبة من ٣ أطفال لكل امرأة فى عام ٢٠٠٨م إلى ٣.٥ طفل لكل امرأة فى عام ٢٠١٤م. وبالتالي، ارتفع العدد الإجمالى للمواليد فى مصر من أقل من ٢ مليون مولود إلى ٢.٧ مليون مولود فى عام ٢٠١٥.

يعد ارتفاع معدل المواليد أحد العوامل الرئيسية التى تفرض ضغوط قوية على الخدمات وخاصة التعليم. فالزيادة فى عدد المواليد بين ٢٠٠٦-٢٠١٤ من الصعب على منظومة المدارس استيعاب جميع الأطفال فى التعليم الأساسى.

وتشير التقديرات السكانية الأخيرة الصادرة عن شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، إلى أن عدد سكان مصر قد يصل، بحسب التقديرات المتوسطة المدى، إلى ١٥١ مليون نسمة مع حلول عام ٢٠٥٠م. هذه الزيادة من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على الموارد الطبيعية، لاسيما المياه والطاقة، فضلاً عما قد يترتب عليها من عواقب وخيمة على الأمن الغذائى والفقر والاستقرار الاجتماعى.

فقد تبنت مصر مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الداعمة التى تشمل الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥-٢٠٣٠) والتنمية ورؤية مصر ٢٠٣٠م، حيث صدر دستور جمهورية مصر العربية فى ٢٠١٤م وتضمن لأول مرة مادة تنص على أن "تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار فى الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، وذلك فى إطار تحقيق التنمية المستدامة" (مادة ٤١).

فإن ذلك كله يشير إلى ضرورة دراسة السكان والوضع الراهن وتأثيره على التنمية فى مصر، وذلك للبقاء فى المسار التنموى وعلينا المضى فى عملية تخطيط صارمة قائمة على الحقائق والأرقام، مع الأخذ فى الاعتبار الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥-٢٠٣٠) التى أطلقت فى نوفمبر ٢٠١٤.

المصادر الإحصائية:

لمصر تاريخ سكاني طويل والتي حصرت الوجود السكاني منذ عهد الفراعنة وحتى يومنا هذا، وتبرز التعدادات المتعاقبة التى اجريت خلال القرن العشرين والواحد والعشرين أن حجم السكان فى مصر فى تزايد مستمر.

حرص المصريون على إنشاء ارشيف مركزى يطلق عليه الأرشيف الملكى يحتفظ فية بالوثائق الرسمية. يعود تاريخ أول تعداد للسكان فى العصر الحديث الى عام ١٨٠٠م حيث قدر عدد السكان ب ٢.٥ مليون نسمة. ثم تضاعف حجم السكان حيث بلغ عام ١٩٧٦م حوالى ٣٦.٦ مليون نسمة. ثم بدأت التعدادات الدورية كل عشر سنوات وفقاً للدورية المتعارف عليها فى جميع أنحاء العالم لتنفيذ التعداد العام للسكان كل عشر سنوات (تعداد عام ١٩٨٦م، ١٩٩٦م، ٢٠٠٦م، ٢٠١٧م). (المجلس القومى للسكان، ٢٠٠٨م)

ففى هذا البحث سوف يتم الاعتماد على البيانات المنشورة من تعداد ٢٠١٧م، وفى كتاب وصف مصر بالمعلومات ٢٠٢٠م، لاشتمالهما على بيانات تفصيلية تساعد على دراسة توزيع السكان وكثافتهم بالضافة الى البيانات التى تتعلق ببيانات كل من الحضر والريف.

وذلك لأن عام ٢٠٢٠ هو نهاية الخطة التنفيذية الخمسية للاستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠، والتي قام بإعدادها المجلس القومى للسكان وطرحها فى ٢٠١٤م.

أولاً: المشكلة السكانية.

بدأ الحديث عن المشكلة السكانية فى مصر منذ الثلاثينيات عندما أعلن مفتى الديار المصرية عام ١٩٣٧م أن الاسلام يسمح بتنظيم الأسرة، وفى عام ١٩٥٣م تم انشاء (اللجنة الأهلية لمسائل السكان) لكنها سرعان ما تحولت إلى جمعية أهلية عام ١٩٥٧م، ولكن جاء المولد الحقيقي للسياسة السكانية فى مصر عام ١٩٦٢م من خلال الاعلان عن أول تأييد رسمى حكومى لتنظيم الأسرة حيث تم انشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة عام ١٩٦٥م ثم البرنامج القومى لتنظيم الأسرة عام ١٩٦٦م.

وقد أولت وزارة الصحة والسكان بعد توليها مسئولية تنفيذ السياسة السكانية وتنظيم الأسرة منذ عام ١٩٩٦م اهتماماً لدفع عجلة العمل فى هذا المجال وتم وضع استراتيجية واضحة المعالم تتور حولها كافة البرامج والأنشطة التى تقرر تنفيذها (إستراتيجية وزارة الصحة والسكان للسكان وتنظيم الأسرة عام ١٩٩٦م). كما قامت وزارة الصحة والسكان بعمل الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى الفترة من ٢٠٠٢م - ٢٠١٠م.

ووضع المجلس القومى للسكان الخطة الاستراتيجية للسكان فى الفترة من عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠١٧م لتفعيل الجهود الوطنية فى مواجهة الزيادة السكانية. (المجلس القومى للسكان، ٢٠٠٨) إلى أن أطلق الإستراتيجية القومية للسكان فى مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠ فى نوفمبر ٢٠١٤م والتى فى سيتم فى ضوءها دراسة السكان والوضع الراهن وتأثيره على التنمية فى مصر.

ثانياً: الإستراتيجية القومية للسكان فى مصر. (وزارة الدولة للسكان، ٢٠١٤)

ترجع الحاجة إلى وضع استراتيجية للسكان فى مصر من الموقف السكانى الراهن الذى تشهده مصر والذى يضع الدولة بأكملها فى موضع الخطر، وفى حال استمرت المشكلة وتضخمت، فإن معدلات النمو السكانى الراهنة علاوة على مؤشرات سكانية وتنموية أخرى لن تساعد على تحسين جودة حياة السكان فى مصر.

أ- التحديات السكانية التى تواجه مصر:

تتطلب التحديات السكانية التى تواجه مصر استحداث سياسة سكانية جديدة تتغلب على التحديات الآتية:

- تبدل حالة الثبات لمعدلات الإنجاب خلال الفترة من ١٩٩٤م - ٢٠٠٦م ، إلى اتجاه صعودى، وتشير أحدث التقديرات إلى ارتفاع فى معدل الإنجاب الكلى من ٣ أطفال لكل سيدة فى المتوسط إلى ٣.٥ طفل، وهو ما يعود بمصر إلى مستويات الإنجاب التى كانت سائدة عام ٢٠٠٠م، ويتسق ذلك مع عدد المواليد المسجلين، والذى كسر حاجز المليونى مولود عام ٢٠٠٨م، ثم حاجز ال ٢.٥ مليون عام ٢٠١٢م بعد فترة من الاستقرار حول ١.٦ مليون مولود فى التسعينيات من القرن الماضى.

- عدم انتظام خدمات تنظيم الأسرة، وتراجع الموارد التى يمكن توجيهها لإتاحة الخدمات الأساسية ورفع جودتها، وتطبيق برامج بناء القدرات وانتظام منظومة المتابعة والتقييم.
- تشير المؤشرات التنموية الحديثة إلى زيادة نسبة الأسر تحت خط الفقر، وإلى تراجع مكانة المرأة بصفة عامة إلى انخفاض فى معدلات تشغيل الإناث.
- استمرار مستويات النمو السكانى على مستوياتها الحالية سيؤدى إلى تراجع العائد من جهود التنمية. ومن ثم فإن استمرار معدلات الإنجاب المرتفعة مستقبلاً لن يؤثر فحسب على نوعية الحياة، وإنما سيشكل أيضاً تهديداً للأمن القومى المصرى.
- تزايد التحديات البيئية التى تواجه مصر نتيجة الزيادة السكانية لاسيما فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحى والتلوث ونمو العشوائيات وضعف القدرة على ضبط منظومة التخلص من النفايات، سيكون لها انعكاساتها على الحالة الصحية للمواطن المصرى.
- استمرار درجة التفاوت فى المؤشرات السكانية والتنموية بين المناطق الجغرافية (الحضر مقابل الريف، وجه بحري مقابل وجه قبلى، المناطق الحضرية المخططة مقابل العشوائيات).
- تراجع جهود التسويق الاجتماعى لأهداف البرنامج السكانى المصرى، وندرة وموسمية الحملات الإعلامية التى تهدف إلى التعريف بتبعات الزيادة السكانية، وإلى التعريف بخدمات تنظيم الأسرة.

ب- تبنت الإستراتيجية سبع مبادئ:

- ١- النظر إلى السكان كقوة شاملة للدولة، على أن تتناسب معدلات الزيادة السكانية مع قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية بالجودة المناسبة، وعلى أن لا تؤثر الزيادة السكانية على نصيب المواطن من الموارد الطبيعية، لا سيما المياه والطاقة والأرض الزراعية، وعلى أن تتماشى معدلات الزيادة السكانية مع قدرة الاقتصاد الوطنى فى تحقيق مستوى مرتفع من التنمية البشرية، وتحقيق خفض معدلات البطالة.
- ٢- حق الأسرة فى تحديد عدد أبنائها، مع تأمين حقها فى الحصول على وسائل تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية التى تمكنها من الوصول إلى العدد المرغوب من الأطفال.
- ٣- مسئولية الدولة عن التوعية بأخطار معدلات الإنجاب المرتفعة لأفراد المجتمع، وأخطار الإنجاب المتقارب على صحة الأم والطفل، ومسئوليتها عن توفير خدمات تنظيم الأسرة بجودة عالية، مع توفيرها بالمجان للأسر المحدودة الدخل.
- ٤- التزام الدولة عند التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بإدماج المكون السكانى، وتحقيق أهداف سكانية من خلال تنفيذ المشروعات القومية، وتطبيق الحوافز الإيجابية لتشجيع تبنى مفهوم الأسرة الصغيرة من خلال البرامج التى تهدف إلى تمكين الفقراء والتخفيف من حدة الفقر.

- ٥- ضرورة توفير البيئة المحفزة على مشاركة الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، كما تتطلب إنكفاء الجهود التطوعية لمواجهتها.
- ٦- تطبيق اللامركزية فى إدارة البرنامج السكانى بما يزيد من فاعلية وكفاءة المشروعات، وضمان مراعاتها للخصوصية الثقافية للمجتمع المحلى.
- ٧- ضمان حق المواطن فى الهجرة والتنقل داخل البلاد وخارجها بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها.

ج- ارتكزت الإستراتيجية على ستة عناصر:

- ١- تمايز فى التناول يراعى التنوع بين الفئات المستهدفة (المناطق الجغرافية و الشرائح الاجتماعية).
- ٢- توظيف القوة الكامنة للعمل التطوعى، وتشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص على لعب دور أكبر فى تحقيق أهداف البرنامج السكانى.
- ٣- آلية فعالة للتنسيق على المستويين المركزى والمحلى.
- ٤- توظيف للأدوات العصرية لاسيما الإعلام الاجتماعى.
- ٥- منظومة معلوماتية مُحدثة تسمح بالمتابعة والتقييم على المستوى المحلى.
- ٦- مكون قوى للبحث العلمى الاجتماعى لفهم ومتابعة التحولات فى السلوك الإنجابى ومحدداته.

د- هدفت الإستراتيجية إلى:

- أولاً: الهدف الإستراتيجى:** الوصول بمعدل الإنجاب الكلى إلى معدل ٢.٤ وذلك وفقاً لتقديرات السيناريوهات الثلاثة لسنة ٢٠٣٠م:
- معدل الخصوبة (الإنجاب) الكلى: استمرار معدلات الإنجاب الحالية ٣.٥ طفل لكل سيدة، الوصول للمعدل المستهدف ٢.٤، الوصول لمعدل الإحلال ٢.١.
 - حجم السكان (بالمليون): استمرار معدلات الإنجاب الحالية ١١٨.٩، الوصول للمعدل المستهدف ١١٠.٩، الوصول لمعدل الإحلال ١٠٨.٧.
 - عدد المواليد (بالمليون): استمرار معدلات الإنجاب الحالية ٢.٩، الوصول للمعدل المستهدف ٢، الوصول لمعدل الإحلال ١.٧.
 - معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة %: استمرار معدلات الإنجاب الحالية ٦٠.٢، الوصول للمعدل المستهدف ٧١.٦، الوصول لمعدل الإحلال ٧٤.٧.
 - معدل التوقف خلال سنة %: استمرار معدلات الإنجاب الحالية ٢٥.٩، الوصول للمعدل المستهدف ١٨، الوصول لمعدل الإحلال ١٥.

- نسبة الحاجات غير الملباة%: استمرار معدلات الإنجاب الحالية ٩.٢، الوصول للمعدل المستهدف ٦، الوصول لمعدل الإحلال ٥.
- نسبة استخدام وسائل فعالة%: استمرار معدلات الإنجاب الحالية ٧٥، الوصول للمعدل المستهدف ٨٥، الوصول لمعدل الإحلال ٩٠.

وبناء على ذلك تم وضع المكون الخاص بالمتابعة والتقييم بالخطة التنفيذية.

ثانياً: أهداف الفرعية:

- ١- الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصرى من خلال خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادى ومعدلات النمو السكانى.
- ٢- استعادة ريادة مصر الإقليمية من خلال تحسين خصائص المواطن المصرى المعرفية والمهاراتية والسلوكية.
- ٣- إعادة رسم الخريطة السكانية فى مصر من خلال إعادة توزيع السكان على نحو يحقق الأمن القومى المصرى، ويأخذ فى الاعتبار تحقيق أهداف سكانية للمشروع القومية التى يتم التخطيط لها.
- ٤- تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعى من خلال تقليل التباينات فى المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية.

هـ- محاور الإستراتيجية والأنشطة والخدمات المطلوبة:

- ١- محور تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.
 - توفير رصيد كاف من وسائل تنظيم الأسرة، خاصة الوسائل الفعالة منها طبقاً للمعايير القياسية لتلبية احتياجات القطاعات الحكومى والأهلى والخاص.
 - توسيع نطاق إتاحة خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية من خلال العيادات المتنقلة، خاصة فى المناطق الفقيرة والمحرومة.
 - توسيع نطاق إتاحة خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية من خلال الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص.
 - رفع قدرات ومهارات مقدمى الخدمة التابعين للقطاع الحكومى لزيادة القدرة على تقديم خدمات تنظيم الأسرة بكفاءة، وتفعيل تطبيق معايير الجودة والارتقاء بخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة على مختلف المستويات.
 - توسيع نطاق إتاحة حزمة خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بالمستشفيات التابعة للتأمين الصحى والمستشفيات التعليمية والجامعية والمستشفيات التابعة للشرطة والقوات المسلحة.

- توسيع نطاق إتاحة خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإيجابية بوحدات الرعاية الأساسية، خاصة بالمناطق الفقيرة والمحرومة.
- تفعيل دور الرائدات الريفيات فى نشر الوعى الصحى، ومتابعة المنقطعات عن استخدام الوسائل.
- توفير وتيسير الحصول على خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإيجابية فى جميع المنافذ التابعة للقطاع الحكومى والاهلى والخاص.
- رفع كفاءة نظام الإحالة بين جميع المستويات.
- تطوير الإشراف على منافذ تقديم الخدمة التابعة للقطاع الحكومى.
- وضع الأولويات المتعلقة بتطوير سياسات الصحة الإيجابية وخدمات تنظيم الأسرة، بناء على الأدلة والبراهين المرتكزة على قاعدة معرفية.
- الشراكة مع الجهات لتي تعمل فى مجال تقديم الخدمة والسكان، مثل المجلس القومى للسكان والوزارات المختلفة والشركات والجهات الأخرى.
- تفعيل الدور المهم للمجالس المحلية المنتخبة، ودعمها ومساعدتها بوضع الخطط الاجتماعية والديموغرافية على المستوى اللامركزى، وذلك بما يتفق مع التفاوتات فى مستويات التنمية فى المحافظة، والموارد المتوفرة ومعدلات الزيادة.

٢- محور صحة الشباب والمراهقين.

- تقوية الالتزام ودعم الصحة والحقوق الإيجابية واحتياجات المراهقين/الشباب.
- تعزيز مشاركة الشباب فى الإدارة الحاكمة، وفى تحديد وتطوير البرامج التى تتعلق بهم.
- تخطى ثقافة الصمت واختراقها لنشر ثقافة إيجابية وجنسية بمعلومات علمية صحيحة للشباب والشابات.
- إتاحة الاستفادة بحزمة واسعة من الخدمات الملائمة للشباب.
- تغيير البيئة الداعمة للممارسات التى تؤثر على الصحة والحقوق الإيجابية للنساء والشابات.

٣- محور التعليم.

- الاستيعاب الشامل للأطفال فى مراحل التعليم.
- القضاء على التسرب من التعليم.
- توعية الطلاب بأبعاد القضية السكانية فى مصر.

٤- محور الإعلام والتواصل الاجتماعى.

- تطوير الرسائل الإعلامية عن القضية السكانية، والتحفيز على تنظيم الأسرة.
- إنشاء كوادر إعلامية متخصصة فى القضية السكانية، وتنمية مهاراتهم.

- توفير الإمكانيات المالية والفنية، والتنسيق بين الجهات المختلفة التى تعمل فى مجال الإعلام السكانى.
- استخدام أساليب غير تقليدية فى الإعلام السكانى.
- استخدام قنوات التواصل الاجتماعى لزيادة الوعى بالقضية السكانية، والتشجيع على تنظيم الإنجاب.

٥- محور تمكين المرأة.

- خفض معدلات البطالة بين النساء.
- دعم تمكين المرأة ونشر مبادئ المساواة بين النوعين.

و- المتابعة والتقييم:

يعد مكون المتابعة والتقييم من أهم مكونات أى إستراتيجية، حيث يساعد هذا المكون على التأكد من تنفيذ الخطط والبرامج المتضمنة فى الإستراتيجية على النحو المطلوب، وفى المدد الزمنية المحددة لتحقيق مستهدفات الإستراتيجية فى التوقيتات المحددة لها.

وبناء على ما ورد فى الإستراتيجية الجديدة من أهداف ومحاور عمل رئيسية فقد تم وضع الخطة التنفيذية الخمسية الأولى (٢٠١٥-٢٠٢٠) وآليات العمل المطلوبة لتتصدى للفجوات التى تم رصدها بالبرامج السكانية السابقة، ومن أهم تلك الفجوات ضعف الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدنى، وضعف آليات المتابعة والتقييم. وسوف نستعرض النقاط الخاصة بهذا الجزء فى السطور القادمة من خلال الوضع الراهن لسكان مصر فى ضوء مكون المتابعة والتقييم للإستراتيجية.

ثالثاً: الوضع الراهن لسكان مصر فى ضوء الإستراتيجية.

يوجد فى جمهورية مصر العربية ٢٧ محافظة، و١٨٨ مركزاً، و٢٢٨ مدينة، و٩٣ حياً، و١٣٤٨ وحدة محلية قروية، و ٣٣٦٠ قرية تابعة لوحدات محلية قروية، و ٣٠ قرية لا تدخل فى نطاق وحدات محلية، ومحافظة فقط على مستوى الجمهورية ذواتا مدينة واحدة هما الإسكندرية، وبورسعيد، وإذا نظرنا إلى محافظة بنى سويف سنجدتها تتكون من ٧ مراكز، و٧ مدن، و لا يوجد بها أحياء، و ٤٠ وحدة محلية، و ٣ قرى لا تدخل فى نطاق وحدات محلية، و ١٨٢ قرية، وذلك كلة جاء فى كتاب وصف مصر للأرقام ٢٠٢٠.

جدول بيانات السكان طبقاً لتعداد ٢٠١٧م: عدد الأسر (ألف أسرة) ومتوسط حجم الأسرة (فرد)

المحافظة	عدد الأسر (ألف أسرة)	متوسط حجم الأسرة (فرد)	المحافظة	عدد الأسر (ألف أسرة)	متوسط حجم الأسرة (فرد)
القاهرة	2595.98	3.64	بنى سويف	739.06	4.27
الإسكندرية	1331.37	3.88	الفيوم	821.72	4.38
بوسعيد	191.42	3.92	المنيا	1312.05	4.19

4.37	1001.94	أسيوط	3.96	183.96	السويس
4.44	1119.42	سوهاج	3.96	378.22	دمياط
4.22	748.99	قنا	3.89	1668.37	الدقهلية
4.48	329.39	أسوان	4.15	1728.09	الشرقية
4.23	295.60	الأقصر	3.89	1447.15	القليوبية
4.12	87.62	البحر الأحمر	4.05	829.74	كفر الشيخ
4.12	58.59	الوادى الجديد	3.83	1307.12	الغربية
4.73	90.02	مطروح	4.11	1046.63	المنوفية
4.59	98.05	شمال سيناء	4.00	1544.18	البحيرة
4.29	23.87	جنوب سيناء	4.06	321.71	الإسماعلية
4.04	23455.08	الجمهورية	4.01	2154.81	الجيزة

تبين من الجدول السابق وطبقاً لما جاء من بيانات فى التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧م، وأن ٢٣.٤٦ مليون أسرة فى جمهورية مصر العربية.

ومتوسط حجم الأسرة سجل ٤.٠٤ فرد، و ١٧ محافظة يزيد فيها متوسط حجم الأسرة على متوسط الجمهورية عام ٢٠١٧م، منهم محافظة بنى سويف حيث سجلت ٤.٢٧ فرد.

١- حجم السكان

- اجمالى عدد السكان

عدد السكان الذكور والإناث الموجودين داخل الحدود الجغرافية للدولة، أو لوحدية إدارية محددة فى

لحظة زمنية محددة.

جدول بيانات السكان فى ٢٠١٩/٧/١: التوزيع النسبى للسكان وفقاً للنوع

المحافظة	إجمالى	ذكور	إناث	المحافظة	إجمالى	ذكور	إناث
القاهرة	9908.79	5132.79	4776.00	بنى سويف	3361.03	1731.83	1629.20
الإسكندرية	5367.32	2753.20	2614.12	الفيوم	3822.84	1990.59	1832.25
بوسعيد	772.30	772.30	375.74	المنيا	5879.73	3029.88	2849.84
السويس	760.59	390.15	370.44	أسيوط	4697.87	2426.09	2271.79
دمياط	1560.48	801.11	759.36	سوهاج	5320.00	2750.38	2569.62
الدقهلية	6776.72	3445.97	3330.75	قنا	3380.26	1733.93	1646.33
الشرقية	7527.75	3872.36	3655.39	أسوان	1562.68	793.91	768.77
القليوبية	5878.03	3032.91	2845.13	الأقصر	1322.51	681.54	640.98
كفر الشيخ	3549.34	1815.63	1733.71	البحر الأحمر	380.18	197.50	182.69
الغربية	5221.87	2667.54	2554.33	الوادى الجديد	253.59	130.19	123.40
المنوفية	4514.27	2325.74	2188.53	مطروح	481.72	251.81	229.91
البحيرة	6525.85	3362.11	3163.75	شمال سيناء	470.71	239.55	231.16
الإسماعلية	1377.59	710.11	667.48	جنوب سيناء	107.92	55.72	52.20
الجيزة	9066.78	4702.49	4364.29	الجمهورية	99848.7	51421.59	48427.13

وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بلغ عدد السكان فى عام ٢٠١٦م ٩٢.١٣ مليون نسمة، وفى عام ٢٠١٧م ٩٦.٢٨ مليون نسمة، وفى عام ٢٠١٨م ٩٨.١٠ مليون نسمة، وفى عام ٢٠١٩م ٩٩.٨٥ مليون نسمة.

وبلغ عدد سكان مصر نحو ١٠١.٤ مليون نسمة، مطلع عام ٢٠٢١م، وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بزيادة تقدر بنحو ٦.٦ مليون نسمة عن نتائج آخر إحصاء رسمى لتعداد السكان فى أبريل من العام ٢٠١٧م.

وبلغ عدد سكان محافظة بنى سويف وحدها 3361.03 مليون نسمة، منهم 1731.83 مليون ذكور، 1629.20 مليون إناث.

وقد أظهرت بيانات التعداد لعام ٢٠١٧م، إلى أن نسبة الذكور بلغت ٥١.٦% من إجمالى عدد سكان مصر، مقابل ٤٨.٤% نسبة الإناث، ما يعنى أن نسبة النوع ١٠٦ ذكر لكل ١٠٠ أنثى. بينما فى عام ٢٠١٩م، إلى أن نسبة الذكور بلغت ٥١.٥٠% من إجمالى عدد سكان مصر، مقابل ٤٨.٥٠% نسبة الإناث، ويزيد عدد الذكور على عدد الإناث فى محافظات مصر كافة.

٢- توزيع السكان

- الكثافة السكانية الصافية (للمساحة المأهولة)

متوسط عدد السكان لكل وحدة من مساحة الأرض المأهولة داخل الحدود الجغرافية للدولة، أو لوحة

إدارية محددة فى لحظة زمنية محددة، كما يطلق عليها أيضاً الكثافة السكانية للمساحة المأهولة.

تعد مصر الأكبر من حيث عدد السكان فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتشغل الترتيب الـ ١٣ عالمياً، وهى واحدة من أعلى الكثافات السكانية فى العالم.

جدول بيانات المساحة فى ٢٠١٩/٧/١: التوزيع النسبى للمساحة المأهولة وغير المأهولة

المحافظة	المساحة (كم ^٢)	نسبة المساحة المأهولة (%)	المحافظة	المساحة (كم ^٢)	نسبة المساحة المأهولة (%)
القااهرة	3085.10	٦.١٧	بنى سويف	10954.00	١٢.٥٠
الإسكندرية	2300.00	٧٢.٨٥	الفيوم	6068.00	٣٠.٣٢
بوسعيد	1345.00	٩٨.١٩	المنيا	32279.00	٧.٤٧
السويس	9002.20	٢.٢٩	أسيوط	25926.00	٦.٠٧
دمياط	910.30	٧٣.٤٨	سوهاج	11022.00	١٤.٤٦
الدقهلية	3538.20	١٠٠.٠٠	قنا	10798.30	١٦.١٢
الشرقية	4911.00	١٠٠.٠٠	أسوان	62726.00	١.٦٠
القليوبية	1124.30	٩٥.٤١	الأقصر	2409.70	٩.٤١
كفر الشيخ	3466.70	١٠٠.٠٠	البحر الأحمر	119099.00	٠.٠٦
الغربية	1942.30	١٠٠.٠٠	الوادى الجديد	440098.00	٠.٢٥
المنوفية	2499.00	٩٧.٤٧	مطروح	166563.00	١.٠٣

٧.٢٥	28992.00	شمال سيناء	٧٢.١٩	9826.00	البحيرة
٥٣.٦٩	31272.00	جنوب سيناء	١٠٠.٠٠	5067.00	الإسماعلية
٦.٧٦	1010408.10	الجمهورية	٩.٠٣	13184.00	الجيزة

يتبين من الجدول السابق وكما جاء فى كتاب وصف مصر بالمعلومات ٢٠٢٠ التوزيع النسبى للمساحة المأهولة وغير المأهولة فى يوليو ٢٠١٩، حيث بلغت المساحة الكلية لمصر هى ١٠١٠٤٠٨.١٠ كم^٢، المساحة المأهولة بالسكان هى ٦٨٣٠٢.٨٠ كم^٢، المساحة المأهولة بالسكان تمثل ٦.٧٦٪ فقط من المساحة الكلية، أى أن ٩٣.٢٤٪ مساحة غير مأهولة بالسكان.

ثلاثة محافظات تمثل ٧١.٨٣٪ من مساحة مصر الكلية، هى: الوادى الجديد، ومرسى مطروح، والبحر الأحمر، وهى الأقل فى نسبة المساحة المأهولة للمساحة الكلية، بما يتطلب مراعاة ذلك فى التخطيط المستقبلى للمدن والمشروعات، خمسة محافظات فى مصر تساوت فيها المساحة الكلية مع المساحة المأهولة، وهى: الدقهلية، والشرقية، والغربية، وكفر الشيخ، والإسماعلية، وبلغت مساحة محافظة بنى سويف 10954.00 كم^٢، والمساحة الأهولة هى ٢٠٥٠ كم^٢.

فقد بلغ معدل الكثافة السكانية خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٩٩ شخصاً / كم^٢؛ مقارنة ب ٩٢.٤ شخصاً/كم^٢ عام ٢٠١٧ م. وتعد العاصمة القاهرة أكبر المحافظات المصرية من حيث الكثافة السكانية بتعداد ٩.٩ مليون نسمة، تليها محافظة الجيزة ٩.٠٩ مليون نسمة، فمحافظتى الشرقية والدقهلية ٧.٦ و ٦.٨ مليون نسمة على التوالى.

وقط ٧.٤٨٪ من إجمالى مساحة الأراضى على جانبي نهر النيل والدلتا مزروعة ومأهولة بالسكان. وأكثر من ٩٧٪ من السكان يعيشون على هذا الشريط الضيق من الأرض.

جدول بيانات السكان فى ٢٠١٩/٧/١: التوزيع النسبى للسكان وفقاً للمنطقة الجغرافية

المحافظة	حضر	ريف	المحافظة	ريف	حضر
القاهرة	100.0	0.0	بنى سويف	76.1	23.9
الإسكندرية	98.2	1.8	الفيوم	76.7	23.3
بوسعيد	100.0	0.0	المنيا	81.4	18.6
السويس	100.0	0.0	أسيوط	73.3	26.7
دمياط	40.2	59.8	سوهاج	78.7	21.3
الدقهلية	30.0	70.0	قنا	81.5	18.5
الشرقية	25.4	74.6	أسوان	56.3	43.7
القليوبية	42.9	57.1	الأقصر	58.9	41.1
كفر الشيخ	24.3	75.7	البحر الأحمر	3.3	96.7
الغربية	29.7	70.3	الوادى الجديد	51.5	48.5
المنوفية	21.5	78.5	مطروح	36.6	63.4
البحيرة	19.9	80.1	شمال سيناء	37.4	62.6
الإسماعلية	45.5	54.5	جنوب سيناء	45.2	54.8

57.2	42.8	الجمهورية	39.5	60.5	الجيزة
------	------	-----------	------	------	--------

تشير البيانات إلى أن قاطنو الريف أكثر من قاطنى الحضر فى مصر عام ٢٠١٩؛ حيث بلغت نسبة قاطنى الريف ٥٧.١٦٪، مقابل ٤٢.٨٤٪ فى الحضر.

وتشير البيانات أن هناك ثلاثة محافظات يتركز فيها السكان بالحضر بنسبة ١٠٠٪، وهى: القاهرة، وبورسعيد، والسويس.

كما تشير البيانات إلى أن نحو ثلث السكان يقطنون ريف الوجه البحرى، و ٢٥.٤٪ من السكان يقطنون ريف الوجه القبلى.

وتشير البيانات أن محافظة بنى سويف يقطن 23.9 فى الحضر بينما يقطن 76.1 فى الريف.

٣- ديناميات السكان

- معدل النمو للسكان

متوسط معدل التغير السنوى فى عدد السكان خلال فترة زمنية محددة داخل الحدود الجغرافية للدولة،

أو لوحة إدارية محددة.

أظهرت البيانات، ارتفاعاً فى عدد السكان من ٥٩.٢ مليون نسمة عام ١٩٩٦م، إلى ٧٢.٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٦م، ثم ٩٤.٨ مليون نسمة فى أبريل عام ٢٠١٧م، ما يعنى أن معدل النمو السنوى للسكان قد ارتفع من ٢.٠٤٪ خلال الفترة ١٩٩٦م - ٢٠٠٦م، إلى ٢.٥٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٦م - ٢٠١٧م.

يشار إلى أنه خلال العقود الثلاثة التى سبقت التعداد الرسمى الأخير ارتفع عدد سكان مصر بنحو ٤٦.٥ مليون نسمة، بمتوسط معدل زيادة ٣٢٪ كل ١٠ سنوات.

- معدل المواليد الخام

متوسط عدد المواليد أحياء خلال سنة معينة لكل ألف من السكان فى منتصف نفس السنة داخل الحدود

الجغرافية للدولة، أو لوحة إدارية محددة.

جدول بيانات السكان فى ٢٠١٩/٧/١: معدل المواليد عام ٢٠١٩م

المحافظة	معدل المواليد (مولود حى / الف نسمة)	المحافظة	معدل المواليد (مولود حى / الف نسمة)
القاهرة	٢١.٥	بنى سويف	٢٦.٥
الإسكندرية	٢٠.٦	الفيوم	٢٥.٣
بورسعيد	١٦.٢	المنيا	٢٧.٦
السويس	١٩.٨	أسيوط	٢٩.٤
دمياط	١٩.٨	سوهاج	٢٩.٣
الدقهلية	٢٠.٢	قنا	٢٨.٣
الشرقية	٢١.٨	أسوان	٢٥.٣
القليوبية	١٩.٣	الأقصر	٢٥.٤
كفر الشيخ	٢٢.١	البحر الأحمر	٢٤.٥

٢٠٠٨	الوادي الجديد	٢٠٠٥	الغربية
٤٩.٤	مطروح	٢٢.٠	المنوفية
١٨.٤	شمال سيناء	٢٣.٤	البحيرة
٢٦.٤	جنوب سيناء	٢٤.٤	الإسماعلية
٢٣.٣	الجمهورية	٢٢.٣	الجيزة

كما جاء فى بيانات الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء عن معدل المواليد فى عام ٢٠١٦ سجل ٢٨٠.٠، وفى عام ٢٠١٧ سجل ٢٦.٨، وفى عم ٢٠١٨ سجل ٢٤.٥، وفى عام ٢٠١٩ سجل ٢٣.٢، وهو ما يعنى انخفاض معدل المواليد (مولوداً حياً/ ألف نسمة) بالجمهورية عام ٢٠١٩. ومعدل المواليد (مولوداً حياً/ ألف نسمة) فى محافظة بنى سويف سجل ٢٦.٥.

٤- الصحة الإنجابية

- نسبة السيدات المتزوجات اللاتي يستخدمن حالياً أى وسيلة من الوسائل الحديثة أو التقليدية لتنظيم الأسرة.
- نسبة استخدام الوسائل الفعالة: نسبة السيدات اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم أسرة فعالة (اللوب- الحقن...) إلى إجمالى المستخدمين.
- نسبة الحاجات غير الملباة: عدد السيدات المتزوجات فى فئة العمر (١٥-٤٩) سنة، اللاتي لا يرغبن فى إنجاب أطفال على الإطلاق، أو يرغبن فى تأجيل الإنجاب، ومعرضات لخطر الحمل ولا يستخدمن أى وسيلة لتنظيم الأسرة، منسوباً إلى إجمالى السيدات المتزوجات فى نفس الفئة العمرية داخل الحدود الجغرافية للدولة، أو لوحدية إدارية محددة فى لحظة زمنية محددة.
- نسبة الزواج المبكر: نسبة السيدات اللاتي تزوجن قبل العمر ١٨ سنة.
- معدل الإنجاب الكلى: متوسط عدد الأطفال الذى يمكن أن تتجههم السيدة خلال فترة حياتها الإنجابية وفقاً لمعدلات الإنجاب التفصيلية (حسب العمر) السائدة داخل الحدود الجغرافية للدولة أو لوحدية إدارية محددة فى سنة معينة.

٥- التعليم

- معدل القيد الصافى لمرحلة التعليم الابتدائى
- أعداد الطلبة (ذكور/إناث) المقيدون فى مرحلة التعليم الابتدائى فى الفئة العمرية المحددة للالتحاق بهذه المرحلة التعليمية (٦-١١ سنة) منسوباً إلى السكان المؤهلين للالتحاق بهذه المرحلة التعليمية (السكان ٦-١١ سنة) داخل الحدود الجغرافية للدولة، أو لوحدية إدارية محددة فى سنة دراسية محددة.
- معدل القيد الصافى لمرحلة التعليم الإعدادى

أعداد الطلبة (ذكور/إناث) المقيدين فى مرحلة التعليم الإعدادى فى الفئة العمرية المحددة للاتحاق بهذه المرحلة التعليمية (١٢-١٤ سنة) منسوباً إلى السكان المؤهلين للاتحاق بهذه المرحلة التعليمية (السكان ١٢-١٤ سنة) داخل الحدود الجغرافية للدولة، أو لوحدية إدارية محددة فى سنة دراسية محددة.

- معدل القيد الصافى لمرحلة التعليم الثانوى وما فى مستواه

أعداد الطلبة (ذكور/إناث) المقيدين فى مرحلة التعليم الثانوى فى الفئة العمرية المحددة للاتحاق بهذه المرحلة التعليمية (١٥-١٧ سنة) منسوباً إلى السكان المؤهلين للاتحاق بهذه المرحلة التعليمية (السكان ١٥-١٧ سنة) داخل الحدود الجغرافية للدولة، أو لوحدية إدارية محددة فى سنة دراسية محددة.

- متوسط كثافة الفصل حسب المرحلة التعليمية:

عدد الطلبة فى مرحلة تعليمية معينة لكل ألف من السكان فى منتصف نفس السنة داخل الحدود الجغرافية للدولة أو لوحدية إدارية محددة فى سنة دراسية محددة.

تشير البيانات التى جاءت فى وصف مصر ٢٠٢٠ إلى أن متوسط كثافة الفصل وفقاً للمرحلة (٢٠١٩/٢٠٢٠) كالتالى جملة الثانوى العام ٤٠.٨٩ تلميذ / فصل، الإعدادية ٤٦.٦٢ تلميذ / فصل، الابتدائية ٥٠.٦١ تلميذ / فصل، رياض الأطفال (كى.جى) ٣٦.٤٣ تلميذ / فصل، التعليم المجتمعى ٢٦.٧٧ تلميذ / فصل.

جدول بيانات التعليم قبل الجامعى لعام ٢٠١٩م/٢٠٢٠م

عدد المدارس			المحافظة	عدد المدارس			المحافظة
إجمالى	خاص	حكومى		إجمالى	خاص	حكومى	
2102	176	1926	بنى سويف	4979	2579	2400	القاهرة
2034	151	1883	الفيوم	2447	1035	1412	الإسكندرية
3036	243	2793	المنيا	437	77	360	بوسعيد
2794	240	2554	أسيوط	399	53	346	السويس
2788	174	2614	سوهاج	919	95	824	دمياط
1956	43	1913	قنا	3271	150	3121	الدقهلية
1285	45	1240	أسوان	4172	237	3935	الشرقية
912	31	881	الأقصر	2283	514	1769	القليوبية
367	88	279	البحر الأحمر	2063	38	2025	كفر الشيخ
426	0	426	الوادى الجديد	2272	196	2076	الغربية
732	23	709	مطروح	2213	155	2058	المنوفية

564	27	537	شمال سيناء	3842	198	3644	البحيرة
302	23	279	جنوب سيناء	908	80	828	الإسماعيلية
53019	8294	44725	الجمهورية	3516	1623	1893	الجيزة

تطور عدد المدارس (٢٠١٦/٢٠١٧-٢٠١٩/٢٠٢٠) طبقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ففى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغ عدد المدارس ٤٩.٥١ ألف مدرسة، وفى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ عدد المدارس ٥٠.٣٧ ألف مدرسة، وفى عام ٢٠١٨/٢٠١٩ عدد المدارس ٥١.٨١ ألف مدرسة، وفى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بلغ عدد المدارس ٥٣.٠٢ ألف مدرسة.

التوزيع النسبى للمدارس الحكومية والخاصة (٢٠١٩/٢٠٢٠) حيث بلغت نسبة المدارس الحكومية ٨٤.٣٦٪ من عد المدارس، بينما بلغت نسبة المدارس الخاصة ١٥.٦٤٪ من عدد المدارس.

ومن الجدول السابق أن التعليم الخاص زادت نسبته وعدد مدارس فى ثلاث محافظات وكاد أن يتساوى عدد المدارس الخاصة مع المدارس الحكومية وهى محافظات القاهرة والإسكندرية والجيزة وتأتى بعدهم محافظة القليوبية.

التوزيع النسبى للمدارس الحكومية والخاصة وفقاً للمرحلة التعليمية (٢٠١٩/٢٠٢٠)، جملة الثانوى العام ٦٢.٤٧٪ حكومى، ٣٧.٥٣٪ خاص، الإعدادية ٨٤.٣٥٪ حكومى، ١٥.٦٥٪ خاص، الإبتدائية ٨٧.٨٢ حكومى، ١٢.١٨٪ خاص، رياض الاطفال (كى.جى) ٧٩.٦٠٪ حكومى، ٢٠.٤٠٪ خاص، التعليم المجتمعى ١٠٠٪ حكومى ولا يوجد خاص.

٥٣.٠٢ ألف مدرسة فى مصر بدون الثانوى الفنى والتربية الخاصة، منها ٤٤.٧٣ ألف مدرسة حكومية بنسبة ٨٤.٣٦٪، مقابل ٨.٢٩ ألف مدرسة خاصة.

٢١.٤٧ مليون تلميذ فى مراحل التعليم المختلفة يستفيدون من تلك المدارس، ٨٦٩.٢١ ألف مدرس يعملون فى مدارس التعليم قبل الجامعى العام.

٦- الصحة

- معدل الوفيات الخام

متوسط عدد الوفيات خلال سنة معينة لكل ألف من السكان فى منتصف نفس السنة داخل الحدود الجغرافية للدولة أو لوحدية إدارية محددة.

جدول بيانات السكان فى ٢٠١٩/٧/١: معدل الوفيات عام ٢٠١٩ م

معدل الوفيات (متوفى / الف نسمة)	المحافظة	معدل الوفيات (متوفى / الف نسمة)	المحافظة
٤.٧	بنى سويف	٩.٣	القاهرة
٤.٠	الفيوم	٨.٠	الإسكندرية
٤.٦	المنيا	٦.٠	بوسعيد

٥.٩	أسيوط	٥.٤	السويس
٤.٩	سوهاج	٦.١	دمياط
٥.٣	قنا	٥.٩	الدقهلية
٥.٦	أسوان	٥.١	الشرقية
٥.٨	الأقصر	٤.٩	القليوبية
٥.٠	البحر الأحمر	٥.٠	كفر الشيخ
٤.٣	الوادى الجديد	٥.٩	الغربية
٥.٤	مطروح	٥.٥	المنوفية
٣.٧	شمال سيناء	٤.٨	البحيرة
٧.٢	جنوب سيناء	٥.٨	الإسماعلية
٥.٨	الجمهورية	٥.٤	الجيزة

كما جاء فى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن معدل الوفيات فى عام ٢٠١٦ سجل ٦.٠، وفى عام ٢٠١٧ سجل ٥.٧، وفى عام ٢٠١٨ سجل ٥.٨، وفى عام ٢٠١٩ سجل ٥.٨، وهو ما يعنى ثبات معدل الوفيات (متوفى/ ألف نسمة) بالجمهورية عامى ٢٠١٨، ٢٠١٩.

- توقع الحياة عند الميلاد: متوسط عدد السنوات المتوقع أن يعيشها المولود الحديث إذا تعرض لنفس معدلات الوفاة النوعية والتفصيلية الموجودة لحظة ميلاده داخل الحدود الجغرافية للدولة أو لوحدته إدارية محددة فى لحظة زمنية محددة.

٧- التشغيل

- نسبة السكان داخل قوة العمل: هو عدد السكان داخل قوة العمل فى الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر منسوباً إلى إجمالى عدد السكان فى الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر داخل الحدود الجغرافية للدولة أو لوحدته إدارية محددة فى لحظة زمنية محددة، وتعرف قوة العمل بأنها جميع أفراد المجتمع فى الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر المشتغلين والمتعطلين، (ويعرف المتعطل بأنه الفرد القادر على العمل والراغب فيه، ويبحث عنه ولا يجده).

جدول بيانات قوة العمل ٢٠١٩م: قوة العمل (١٥ فأكثر)

المحافظة	إجمالى قوة العمل (١٥ سنة فأكثر)			المحافظة	إجمالى قوة العمل (١٥ سنة فأكثر)		
	ذكور	إناث	إجمالى		ذكور	إناث	إجمالى
القاهرة	24275	6030	30305	بنى سويف	7695	2508	10203
الإسكندرية	12516	2941	15457	الفيوم	9152	1732	10884
بوسعيد	1877	560	2437	المنيا	13350	2374	15724
السويس	1756	440	2196	أسيوط	9593	1218	10811
دمياط	4112	1053	5165	سوهاج	11415	1191	12606

7481	631	6850	قنا	18219	2833	15386	الدقهلية
4203	519	3684	أسوان	19783	4023	15760	الشرقية
3372	315	3057	الأقصر	17892	3617	14275	القليوبية
1307	204	1103	البحر الأحمر	11499	2919	8580	كفر الشيخ
827	239	588	الوادى الجديد	16149	3825	12324	الغربية
1180	118	1062	مطروح	13892	3410	10482	المنوفية
1400	297	1103	شمال سيناء	20717	3426	17291	البحيرة
423	96	327	جنوب سيناء	4203	990	3213	الإسماعلية
283480	50930	232550	الجمهورية	25145	3421	21724	الجيزة

وبالرجوع الى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء نجد تطور إجمالي قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) منذ عام ٢٠١٦م وحتى ٢٠١٩م جاء كالتالى حيث سجل فى عام ٢٠١٦م ٢٨.٩٣ مليون نسمة، وفى عام ٢٠١٧م ٢٩.٤٧، وفى عام ٢٠١٨م ٢٨.٨٧، وفى عام ٢٠١٩م ٢٨.٣٥. والتوزيع النسبى لقوة العمل وفقاً لفئات السن عام ٢٠١٩م، ففى الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة) سجل ٥.٠٦٪، والفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) سجل ١٢.٨٤٪، والفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) سجل ١٧.١٩٪، والفئة العمرية (٣٠-٣٩ سنة) سجل ٢٥.١٨٪، والفئة العمرية (٤٠-٤٩ سنة) سجل ٢٠.٠٤٪، والفئة العمرية (٥٠-٥٩ سنة) سجل ١٥.٧٧٪، والفئة العمرية (٦٠-٦٤ سنة) سجل ٢.٤٩٪، والفئة العمرية (أكثر من ٦٥ سنة) سجل ١.٤٣٪.

أعلى معدل لقوة العمل يتركز فى الفئة العمرية (٣٠-٣٩ سنة) بنسبة ٢٥.١٨٪. نسبة مساهمة الإناث فى قوة العمل بلغت ١٧.٩٧٪، بينما بلغت نسبة الذكور ٨٢.٠٣٪.

- معدل البطالة

عدد السكان فى الفئة العمرية المنتجة القادرين على العمل والذين يرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه، منسوباً إلى إجمالي قوة العمل داخل الحدود الجغرافية للدولة أو لوحدية إدارية محددة فى لحظة زمنية محددة.

جدول بيانات سوق العمل ٢٠١٩م: معدل البطالة (١٥ - ٦٤ سنة)

معدل بطالة الشباب (١٥-٢٩ سنة) (%)	معدل البطالة (١٥-٦٤ سنة) (%)			المحافظة	معدل بطالة الشباب (١٥-٢٩ سنة) (%)	معدل البطالة (١٥-٦٤ سنة) (%)			المحافظة
	إجمالي	إناث	ذكور			إجمالي	إناث	ذكور	
11.5	5.2	16.4	1.6	بنى سويف	25.7	11.4	25.6	7.9	القاهرة
6.9	3.5	7.6	2.7	الفيوم	23.0	10.9	24.2	7.8	الإسكندرية
9.8	4.6	19.2	2.0	المنيا	32.2	12.7	25.7	8.8	بوسعيد
10.7	5.8	25.0	3.4	أسيوط	34.3	15.0	27.7	11.8	السويس

10.8	5.1	28.1	2.8	سوهاج	34.6	21.1	39.3	16.5	دمياط
10.2	4.8	21.9	3.2	قنا	13.5	5.5	19.0	3.0	الدقهلية
23.1	10.5	32.0	7.4	أسوان	22.5	10.2	34.1	4.1	الشرقية
10.9	5.5	43.5	1.6	الأقصر	18.5	8.9	19.8	6.1	القليوبية
24.3	14.8	52.5	7.7	البحر الأحمر	16.6	6.4	13.5	4.0	كفر الشيخ
21.4	7.3	24.3	0.5	الوادى الجديد	15.3	6.5	14.6	3.9	الغربية
15.0	8.1	40.7	4.6	مطروح	13.5	5.2	9.6	3.8	المنوفية
35.6	15.6	48.8	6.6	شمال سيناء	13.6	7.0	19.8	4.5	البحيرة
0.0	0.0	0.0	0.0	جنوب سيناء	18.2	8.7	25.8	3.5	الإسماعلية
16.7	7.9	21.7	4.8	الجمهورية	15.7	7.9	24.1	5.3	الجيزة

من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء نجد تطور معدل البطالة (١٥-٦٤ سنة) منذ عام ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ جاء كالتالى فى عام ٢٠١٦ اجمالى الجمهورية ١٢.٥، منهم ٢٣.٦ إناث، و ٨.٩ ذكور ، وفى عام ٢٠١٧ اجمالى الجمهورية ١١.٨، منهم ٢٣.١ إناث، و ٨.٣ ذكور، وفى عام ٢٠١٨ اجمالى الجمهورية ٩.٩، منهم ٢١.٤ إناث، و ٦.٨ ذكور، وفى عام ٢٠١٩ اجمالى الجمهورية ٧.٩، منهم ٢١.٧ إناث، ٤.٨ ذكور، والمستهدف لعام ٢٠٣٠ لاجمالى الجمهورية هو ٥.٠.

وكذلك تطور معدل بطالة الشباب (١٥٠٢٩ سنة) منذ عام ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ جاء كالتالى فى عام ٢٠١٦ اجمالى الجمهورية ٢٥.٦، منهم ٣٦.٦ إناث، و ٢١.٠ ذكور ، وفى عام ٢٠١٧ اجمالى الجمهورية ٢٤.٨، منهم ٣٦.٦ إناث، و ٢٠.٠ ذكور، وفى عام ٢٠١٨ اجمالى الجمهورية ٢٢.٥، منهم ٤٥.٧ إناث، و ١٥.٩ ذكور، وفى عام ٢٠١٩ اجمالى الجمهورية ١٦.٧، منهم ٤٣.٣ إناث، ١٠.٤ ذكور.

وتطور معدل البطالة وفقاً للحالة التعليمية منذ عام ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ جاء كالتالى فى عام ٢٠١٦ سجل مؤهل أقل من متوسط ٨.٦، و مؤهل متوسط (فنى) ١٦.٨، مؤهل جامعى وفوق جامعى ٢٠.٧، فى عام ٢٠١٧ سجل مؤهل أقل من متوسط ٦.٩، و مؤهل متوسط (فنى) ١٧.٠، مؤهل جامعى وفوق جامعى ٢٠.٨، فى عام ٢٠١٨ سجل مؤهل أقل من متوسط ٤.١، و مؤهل متوسط (فنى) ١٠.١، مؤهل جامعى وفوق جامعى ٢٢.٣، فى عام ٢٠١٩ سجل مؤهل أقل من متوسط ٤.٣، و مؤهل متوسط (فنى) ٧.٩، مؤهل جامعى وفوق جامعى ١٦.٧.

ومما سبق نجد تحسن معدل البطالة فى مصر عام ٢٠١٩؛ حيث انخفض بنسبة ٤.٦٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٦، ليصل إلى ٧.٩٪.

رغم تحسن معدل البطالة بين الشباب (١٥-٢٩ سنة) بحوالى ٨.٩٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٦، فإنه لا يزال أعلى من المعدل العام للبطالة.

ارتفاع معدل البطالة بين الإناث بصورة ملحوظة مقارنة بالذكور ، وبالمتوسط العام للجمهورية، وخاصة بين الإناث الشباب (١٥-٢٩ سنة) والذي بلغ ٤٣.٣٪.

ارتفاع معدلات البطالة بين المؤهلات العليا، بالمقارنة بالمؤهل المتوسط والأقل من المتوسط.

٨- التباينات/ النوع الاجتماعى.

- النسبة بين معدلى الالتحاق الصافى بالتعليم الابتدائى للإناث والذكور
معدل الالتحاق الصافى بالتعليم الابتدائى للإناث منسوباً إلى معدل الالتحاق الصافى بالتعليم الابتدائى للذكور داخل الحدود الجغرافية للدولة أو لوحدية إدارية محددة فى سنة دراسية محددة .
- النسبة بين معدلى الالتحاق الصافى بالتعليم الإعدادى للإناث والذكور
معدل الالتحاق الصافى بالتعليم الإعدادى للإناث منسوباً إلى معدل الالتحاق الصافى بتعليم الإعدادى للذكور داخل الحدود الجغرافية للدولة أو لوحدية إدارية محددة فى سنة دراسية محددة .
- النسبة بين معدلى الالتحاق الصافى بالتعليم الثانوى للإناث والذكور
معدل الالتحاق الصافى بالتعليم الثانوى للإناث منسوباً إلى معدل الالتحاق الصافى بالتعليم الثانوى للذكور داخل الحدود الجغرافية للدولة أو لوحدية إدارية محددة فى سنة دراسية محددة .
- التباينات بين مناطق الجمهورية المختلفة
الفجوات بين المناطق المختلفة لتحديد المناطق ذات الأولوية.

٩- التمكين الاجتماعى والاقتصادى للمرأة

- نسبة السيدات ممن يتمتعن بالحماية الاجتماعية للمرأة فى القطاع الزراعى والقطاع غير الرسمى.
- نسبة السيدات المستفيدات من صندوق التأمينات من إجمالى المستفيدين.
- نسبة المنشآت التى تلتزم بتوفير الحضانة للعاملات بها.
- نسبة المشروعات الصغيرة المرتبطة بتقديم الخدمات المساندة للمرأة العاملة.
- نسبة السيدات فى القطاع الخاص غير الرسمى ممن تلقين تدريباً لرفع مهارتهن حسب النطاق الجغرافى والجهة المقدمة للتدريب .
- نسبة وحدات تكافؤ الفرص المفعلة من إجمالى وحدات تكافؤ الفرص فى القطاعين الحكومى والعام.
- نسبة السيدات الريفيات ممن حصلن على تدريب على العمل الحر.
- نسبة السيدات الريفيات المتدربات ممن استطعن فتح مشروع خاص أو التوسع فى مشروعهن.
- نصيب المرأة الريفية من القروض المقدمة من الجهات المختلفة.
- نصيب السيدات من الحصول على أراضى الاستصلاح الزراعى.

مما سبق نستخلص:

- لم يتحقق الهدف من السيطرة على حجم الزيادة السكانية حتى الآن، حيث وصل عدد السكان طبقاً للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى عام ٢٠١٧ الى حوالى ٩٤.٨ مليون نسمة ووصل فى فبراير ٢٠٢٠ الى ١٠٠ مليون نسمة بزيادة ٦ مليون نسمة، ووفقاً للإستراتيجية فمن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى ١١٠ مليون نسمة فى ٢٠٣٠م رغم ان التوقعات الحالية تشير إلى أن عدد السكان سيصل إلى ١١٩ مليون نسمة بحلول ٢٠٣٠م بزيادة ٩ ملايين نسمة عما كان مخطط له.
- كما جاء فى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن معدل المواليد فى عام ٢٠١٤م سجل ٣١.٣ وفى عام ٢٠١٦ سجل ٢٨.٠، وفى عام ٢٠١٧ سجل ٢٦.٨، وفى عام ٢٠١٨م سجل ٢٤.٥، وفى عام ٢٠١٩م سجل ٢٣.٢، وهو ما يعنى انخفاض معدل المواليد (مولوداً حياً/ ألف نسمة) بالجمهورية عام ٢٠١٩. إلا ان هذا التقدم جاء اقل من المستهدف.
- بلغ معدل الانجاب الكلى ٣.٥ فى عام ٢٠١٤م ثم اخذ فى التراجع ليصل الى ٣.٤ فى عام ٢٠١٧م ووصل الى ٢.٩ فى عام ٢٠٢٠م وذلك كما جاء بتقرير التنمية البشرية ٢٠٢١م، وطبقاً لأخر البيانات الصادرة عن المسح الصحى ٢٠٢١م بلغ معدل الإنجاب ٢.٨٥. وهذا يعد نجاحاً جيداً ، إلا انه على مسافة كبيرة من المعدل المستهدف وهو ٢.٤.
- ضرورة توفير قاعدة بيانات محدثة بشكل دورى ومنتظم. بمثابة ركيزة هامة فى المساعدة على فهم ثقافة الزواج المبكر والقدرة على مقارنة البيانات وفهم أثر التباينات الجغرافية والاجتماعية على انتشار الظاهرة وعلاقتها بمؤشرات أخرى مثل الفقر، التعليم، البعد الجغرافى.
- نقل تبعية المجلس القومى للسكان وما يترتب عليه من قصور فى تحقيق اهدافه نتيجة الفصل من جهة والضم لجهة أخرى.
- لم يصدر المجلس القومى للسكان أى دوريات او تقارير متابعة وتقييم للإستراتيجية التى قام باطلاقها، مما يتسبب فى عدم استقرار فى .

المقترحات.

١. تخفيض معدل المواليد، والتركيز على حل المشكلة السكانية من خلال المكون الصحى فقط، وإهمال المكونات الاخرى ليس الحل الأمثل.
 - النمو السكانى السريع وحدة لا يسبب المشكلة السكانية، بينما عدم استثمار الطاقة البشرية والأيدى العامة هو ما يسبب المشكلة.
 - خلق التوازن بين السكان والموارد، والنمو السكانى والنمو الاقتصادى.
 - خلق التوازن بين السكان والأرض.
٢. التخطيط وإعادة رسم الخريط لسكان مصر .
 - وإعادة توزيع السكان من خلال توأمة المدن.

- تحليل عوامل الطرد فى مناطق الطرد، وتحليل عوامل الجذب فى مناطق الجذب، ثم علاج هذه العوامل هنا وهناك.
- ٣. الأستثمار من خلال رفع جودة الخدمات الصحية والتعليمية ومن خلالها سيتم ضبط النمو السكانى.
- الأهتمام بالتعليم الفنى والمعتمد على تنمية المهارات والمواهب والذى سيساعد فى عملية التوظيف فيما بعد، وتبنى ثقافة التعليم القائم على الانتاج، بجانب التعليم القائم على الفكر والإدارة، فليس كل من يتعلم سيعمل عمل إدارى أو بحثى، بل نحتاج اعداد كبيرة من المزارعين والصناع والنجارين وغيرهم لمواجهة المستقبل، وتلبية احتياجاتنا على الأقل واحتياجات الدول الاخرى من خلال التصدير ونكون قوة منتجة .
- الأهتمام بتعليم الأميين، ودمج المتسربين الحقيقيين من التعليم الى التعليم مرة أخرى حيث وجد متسربين من التعليم وهم فى الحقيقة مقيدون فى مدارس أخرى وغير متسربين.
- الأهتمام بالصحة لتكتمل المنظومة فيكون لدينا مواطنى نتعلم مهنى صحيح البنيان يكون لدينا مواطن متعلم منتج يتمتع بصحة جيدة .
- ٤. التصدى لظاهرة أطفال بلا مأوى، والأطفال المعثور عليهم، لأن إذا كثر عدد هؤلاء الأطفال ونحن فى غفلة سيحدث كارثة، ولا يمكن التصدى لذلك .
- تفعيل التكنولوجيا الرقمية من خلال نشر ثقافة التصوير الرقمية بتركيب كاميرات مراقبة بجميع الشوارع ومن خلالها ستكون ردع لمن يلقي بطفل فى الشارع أنه سيتم الوصول الية ومحاسبته ومعاقبته.
- دمج الأطفال فى أسر وتشجيع ذلك من خلال حصول الأسرة التى سيدمج لها الطفل على دعم مالى ومميزات من الحكومة وستكون تكلفتها أقل بكثير من بناء أماكن جديدة لأستيعاب هؤلاء الأطفال، وستكون بيئة سوية سينشأ فيها الطفل وسط أب وأم أخوات أعتبارين، على عكس تنشئة فى دار وظيفتها المحافظة على أبقاء الطفل حى ، وإذا أمكن تعليمه، وبالطبع وتحت أى ظروف ستكون النتيجة فى النهاية طفل غير سوى نفسياً.
- ٥. تبنى استراتيجية جديدة تقوم على اعداد كوادر مدربة ومؤهلة تنافس فى الخارج ومن خلالها وعملها فى الخارج تكون مصدر دخل للبلد وذلك عند عدم الحاجة لهم داخل البلد.

المراجع.

- الخرىف، رشود بن محمد (٢٠٠٣). *السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات*، جامعة الملك سعود، الرياض، ص ص٨٧: ٨٨.
- دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤). *مادة (٤١)*.
- الشواف، سلامة و زاهد، زهير (١٩٨٨). *السكان والتخطيط للتنمية العمرانية فى مدن المملكة العربية السعودية*، مجلة البلديات، العدد ١٦، ص ٤٣.
- عبد الحكيم، صبجى (١٩٧٥). *الموقف السكانى فى مصر*، مجلة المدير العربى، العدد ٥٢، جماعة الإدارة العليا، ص ٣١.
- المجلس القومى للسكان (٢٠٠٨). *المؤتمر القومى للسكان*.
- <https://www.sis.gov.eg/newVR/population/arabic/4htm>
- المجلس القومى للسكان (٢٠١٦). *تحليل الوضع السكانى "مصر ٢٠١٦"*
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢٠). *وصف مصر بالمعلومات "٢٠٢٠"*. مجلس الوزراء.
- وزارة الدولة للسكان (٢٠١٤). *الإستراتيجية القومية للسكان فى مصر "٢٠١٥: ٢٠٣٠"*.